

توثيق ما لا يقل عن 357 حالة اعتقال تعسفي في سوريا في آذار 2019

بينها 162 حالة اختفاء قسري

SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الثلاثاء 2 نيسان 2019

المحتوى:

أولاً: مقدمة ومنهجية.

ثانياً: ملخص آذار.

ثالثاً: حصيلة حالات الاعتقال التعسفي لدى أطراف النزاع.

رابعاً: أبرز حالات وحوادث الاعتقال التعسفي في آذار.

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً: مقدمة ومنهجية:

شكّل الاعتقال التعسفي ومن ثم الإخفاء القسري انتهاكاً واسعاً منذ الأيام الأولى للحراك الشعبي نحو الديمقراطية في سوريا في آذار 2011، ويُعتبر من أوسع الانتهاكات، التي عانى منها المواطن السوري وأشدّها انتشاراً، فقد طالت مئات آلاف السوريين، ومارستها الأجهزة الأمنية التابعة للنظام السوري وكذلك الميليشيات التابعة له على نحو مدروس ومخطط، وأحياناً بشكل عشوائي واسع؛ بهدف إثارة الإرهاب والرعب لدى أكبر قطاع ممكن من الشعب السوري، وبعد قرابة ثمانية أشهر من الحراك الشعبي بدأت تظهر أطراف أخرى على الساحة السورية ومارست عمليات خطف واعتقال، وقد كانت وماتزال عملية توثيق حالات الاعتقال وتحوّل المعتقل إلى عداد المختفين قسرياً أو الإفراج عنه، من أعظم التّحديات والصعوبات التي واجهت فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان كما هو موضح في منهجيتنا¹، وقد قامت الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ عام 2011 ببناء برامج إلكترونية معقدة من أجل أرشفة وتصنيف بيانات المعتقلين، الذين يقوم فريق العمل بجمع بياناتهم والتّحقق منها؛ الأمر الذي مكّننا بالتالي من توزيع حالات الاعتقال بحسب الجنس ومكان الحادثة، والمحافظة التي ينتمي إليها المعتقل، والجهة التي قامت بعملية الاعتقال، وعقد مقارنات بين هذه الجهات، والتّعرف على المحافظات التي اعتقل واختفى النسبة الأعظم من أبنائها.

¹ "منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، << http://sn4hr.org/public_html/wp-content/pdf/arabic/SNHR_Methodology.pdf >>.



ونظراً لأهمية وحساسية انتهاك اعتقال مواطن سوري، فإنّ الشبكة السورية لحقوق الإنسان تُصدر منذ عدة سنوات أخباراً دورية عن حوادث الاعتقال، وتقريباً شهرياً يرصد حصيلة حالات الاعتقال أو الاختفاء القسري أو الإفراج، التي شهدتها الشهر المنصرم، وتقريباً سنوياً، إضافة إلى عشرات التقارير، التي تتحدّث عن مراكز الاعتقال المختلفة لدى أطراف النزاع، وغير ذلك من التقارير الخاصة المرتبطة بشؤون المعتقلين، كما نرسلُ بشكل دوري استمارة خاصة إلى فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، وإلى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب.

إنّ معظم حوادث الاعتقال في سوريا تتمُّ من دون مذكرة قضائية لدى مرور الضحية من نقطة تفتيش أو في أثناء عمليات المداهمة، وغالباً ما تكون قوات الأمن التابعة لأجهزة المخابرات الأربعة الرئيسة هي المسؤولة عن عمليات الاعتقال بعيداً عن السلطة القضائية، ويتعرّض المعتقل للتعذيب منذ اللحظة الأولى لاعتقاله، ويُجرّم من التواصل مع عائلته أو محاميه. كما تُنكر السلطات قيامها بعمليات الاعتقال التعسفي وينحول معظم المعتقلين إلى محتفين قسرياً.

ويُعتبر النظام السوري مسؤولاً عن قرابة 87% من حصيلة الاعتقالات التعسفية المسجلة لدينا، وهو أوّل وأكثر أطراف النزاع ممارسة لهذا الانتهاك بشكل ممنهج، وغالباً لا تتمكّن عائلات الضحايا من تحديد الجهة التي قامت بالاعتقال بدقة، لأنه عدا عن أفرع الأمن الأربعة الرئيسة وما يتشعب عنها، تمتلك جميع القوات المتحالفة مع النظام السوري (الميليشيات الإيرانية، حزب الله اللبناني، وغيرها) صلاحية الاعتقال والتعذيب والإخفاء القسري.

تُعتبر قضية المعتقلين والمحتفين قسراً من أهم القضايا الحقوقية، التي لم يحدث فيها أيُّ تقدم يُذكر على الرغم من تضمينها في قرارات عدة لمجلس الأمن الدولي وقرارات للجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي خطة السيد كوفي عنان، وأخيراً في بيان وقف الأعمال العدائية – شباط 2016، الذي أوردَ "تتعهد جميع الأطراف بالعمل على الإفراج المبكر عن المعتقلين، وخصوصاً النساء والأطفال"، وفي قرار مجلس الأمن رقم 2254 الصادر في كانون الأول 2015 في البند رقم 12، الذي نصَّ على ضرورة الإفراج عن جميع المعتقلين وخصوصاً النساء والأطفال بشكل فوري، ومع ذلك لم يطرأ أيُّ تقدم في ملف المعتقلين في جميع المفاوضات التي رعتها الأطراف الدولية بما يخص النزاع في سوريا. وفي هذه القضية تحديداً فإننا نوصي بالتالي:

أولاً: يجب أن تتوقف فوراً عمليات الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري التي مازالت مستمرة حتى الآن بحسب هذا التقرير الشهري للشبكة السورية لحقوق الإنسان، ويجب الكشف عن مصير جميع المعتقلين والمحتفين قسرياً، والسماح لأهلهم بزيارتهم فوراً.

ثانياً: الإفراج دون أي شرط عن جميع المعتقلين، الذين تم احتجازهم لمجرد ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية، وإطلاق سراح النساء والأطفال كافة، والتوقف عن اتخاذهم رهائن حرب.



ثالثاً: منح المراقبين الدوليين المستقلين من قبيل أعضاء لجنة التحقيق الدولية المستقلة التي شكلتها الأمم المتحدة بشأن الجمهورية العربية السورية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، زيارة مراكز الاحتجاز النظامية وغير النظامية كافة، دون ترتيب مسبق، ودون أي قيد أو شرط.

رابعاً: تشكيل لجنة أممية لمراقبة إطلاق سراح المعتقلين بشكل دوري وفق جدول زمني يُطلب من جميع الجهات التي تحتجزهم، وبشكل رئيس من الحكومة السورية التي تحتجز 87% من مجموع المعتقلين.

خامساً: إيقاف الأحكام الصادرة عن المحاكم العسكرية الميدانية ومحاكم قضايا الإرهاب وإلغاؤها لمخالفتها التشريعات المحليّة والدولية و ضمانات المحاكمة العادلة.

منهجية:

يعرض التقرير حصيلة عمليات الاعتقال التعسفي التي وثّقها في آذار على يد أطراف النزاع الرئيسة الفاعلة، كما يرصد أبرز نقاط المداهمة والتفتيش، التي نتج عنها حجز للحرية، ويستعرض أبرز الحالات الفردية وحوادث الاعتقال التعسفي، التي وثّقها فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان في الشهر المنصرم، وتوزّع حالات وحوادث الاعتقال تبعاً لمكان وقوع الحادثة. كما يوثّق التقرير عمليات الاعتقال التعسفي التي تحوّلت إلى اختفاء قسري، ونعتمد في منهجيتنا مرور 20 يوم على حادثة اعتقال الفرد وعدم تمكن عائلته من الحصول على معلومات من السلطات الرسمية حول اعتقاله أو تحديد مكانه، ورفض السلطات التي اعتقلته الاعتراف باحتجازه.

يلتزم فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان بمعايير دقيقة لتحديد حادثة الاعتقال التعسفي، وتجنّب تسجيل الحوادث المختلفة للحجز والحبس والحرمان من الحرية مُستنداً بذلك إلى أحكام القوانين الدوليّة ومجموعة المبادئ المتعلقة بالاعتقال التعسفي السّالفة الذكر. ويقوم قسم المعتقلين والمختفين قسراً في الشبكة السورية لحقوق الإنسان بتسجيل حالات الاعتقال التي يحصل عليها من مصادر مُتعددة مثل: ذوي الضحايا وأعضاء الشبكة السورية لحقوق الإنسان في المحافظات السورية، ونشطاء محليين متعاونين، ومعتقلين سابقين، ثمّ يقوم بمحاولات كثيفة للتواصل مع عائلات المعتقلين والمختفين، والمقرّبين منهم، والنّاجين من الاعتقال؛ بهدف جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات والمعطيات، في ظلّ عمل ضمن تحديات فوق اعتيادية وغاية في التعقيد، كما تُسجّل روايات الشهود، ونقوم بتتبع حالات الاعتقال وتحديثها بشكل مستمر لمعرفة مصير المعتقل ومكان احتجازه وظروف اعتقاله. وقد أنشأنا على موقعنا الإلكتروني استمارة خاصة [لتوثيق معتقل](#) لتسهيل الوصول والاتصال مع عائلات الضحايا.



تواجه الشبكة السورية لحقوق الإنسان تحديات إضافية في عمليات توثيق المعتقلين اليومية والمستمرة منذ عام 2011 حتى الآن، من أبرزها خوف كثير من الأهالي من التّعاون ونشر خبر اعتقال أبنائهم وتوثيقه، حتى لو كان بشكل سري، وبشكل خاص في حال كون المعتقلة أنثى، وذلك لاعتقاد سائد في المجتمع السوري أن ذلك سوف يُعرّضهم لمزيد من الخطر والتّعبيد، وبدلاً من ذلك تبدأ المفاوضات مع الجهات الأمنية التي غالباً ما تقوم بعملية ابتزاز للأهالي قد تصل في بعض الأحيان إلى آلاف الدولارات، وعلى الرّغم من امتلاك الشبكة السورية لحقوق الإنسان قوائم تتجاوز الـ 127 ألف شخص بينهم نساء وأطفال، إلا أننا نؤكد أن تقديراتنا تُشير إلى أنّ أعداد المعتقلين تفوق حاجز الـ 215 ألف معتقل. ومما رسّخ قناعة تامة لدى المجتمع السوري من عدم جدوى التعاون في عمليات التوثيق، هو عدم تمكن المجتمع الدولي والأمم المتحدة بكافة مؤسساتها من الضغط على السلطات السورية للإفراج عن حالة واحدة فقط، (بمن فيهم من انتهت محكومياتهم)، حتى لو كان معتقل رأي، بل إنّ حالات الإفراج تمّ معظمها ضمن صفقات تبادل مع المعارضة المسلحة. لا تشمل حصيلة المعتقلين المدرجة في التقرير المحتجزين على خلفيات جنائية، وتشمل حالات الاعتقال على خلفية النزاع المسلح الداخلي، وبشكل رئيس بسبب النشاط المعارض لسلطة الأمر الواقع، وكذلك حالات الاعتقال لقمع حرية الرأي والتعبير.

ثانياً: ملخص آذار:

استمرّت قوات النظام السوري في آذار بملاحقة واعتقال المدنيين وأفراد سابقين من فصائل في المعارضة المسلحة وذويهم في المناطق التي وقّعت اتفاقيات تسوية مع قوات النظام السوري، كما رصدنا اعتقال قوات النظام السوري مدنيين عائدین من الشمال السوري - بعد تهجيرهم قسرياً ضمن اتفاقيات التّسوية - إلى مناطقهم الأصلية، ورصدنا في آذار أيضاً قيام قوات النظام السوري باعتقالات بحقّ العائدين من دول الجوار والمشمولين بقوانين العفو وعروض المصالحات التي أعلن عنها النظام السوري.

واستمرّت قوات النظام السوري في آذار بسياسة ملاحقة المدنيين من ذوي نشاط الحراك الشعبي نحو الديمقراطية وفصائل في المعارضة المسلحة المقيمين في مناطق سيطرتها، حيث وثّقنا قيامها بحملات دهم واعتقال مُنظمة بحقّ عوائل بأكملها تربطها صلات قربي بأفراد من فصائل في المعارضة المسلحة، وتركزت هذه الاعتقالات في مدن حماة واللاذقية وحمص، ولم تستثن النساء والأطفال.

كما قامت قوات النظام السوري بحملات دهم واعتقال موسّعة استهدفت جميع الشرائح الاجتماعية من الشريحة العمرية 18 - 42 عاماً؛ ذلك بهدف التّجنيد الإلزامي والاحتياطي في قواتها.



snhr info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

4

كما رصدنا قيام الأفرع الأمنية وبشكل خاص فرع الأمن العسكري والمليشيات المحلية التابعة لقوات النظام السوري بعمليات خطف للمدنيين مقابل الفدية المالية، وتركزت هذه العمليات في مراكز المدن الرئيسية بشكل خاص مدن حماة واللاذقية وحلب.

ورصدنا في آذار إخلاء قوات النظام السوري سبيل 56 معتقلاً من سجن حماة المركزي في مدينة حماة، إثر قرار أصدرته اللجنة المختصة بمتابعة تسوية أوضاع المعتقلين في السجن، وذلك بين العاشر والسادس عشر من آذار، كما أخلت سبيل خمسة معتقلين من مراكز الاحتجاز التابعة لها في مدينة دمشق، معظمهم ممن انتهت مدة أحكامهم، وذلك منذ مطلع آذار حتى العاشر منه.

ورصدنا أيضاً قيام إخلاء قوات النظام السوري سبيل ثلاثة معتقلين من بينهم سيدة يوم الثلاثاء 26 آذار، ضمن صفقة أبرمتها مع هيئة تحرير الشام، وتضمّنت قيام هيئة تحرير الشام بالإدلاء بالمعلومات التي تحدد أماكن دفن جثامين عناصر من قوات النظام السوري قتلوا خلال المعارك التي جرت في مطار أبو الظهور العسكري العام الفائت. في آذار أيضاً، رصدنا اعتقال قوات النظام السوري عشرات المدنيين، معظمهم من الكهول والسيدات، لدى مراجعتهم دوائر حكومية، بشكل خاص دائرة الهجرة والجوازات في مراكز المدن الرئيسية، بينما كانوا بصدد الحصول على وثائق رسمية، ورصدنا وفاة عدد منهم بسبب التعذيب، وتحول قسم كبير منهم إلى محتفين قسراً.

من جهة أخرى استمرّت قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية في آذار بسياسة الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري للنشطاء السياسيين وأفراد من منظمات المجتمع المدني المعارضة لسياساتها، وتركّزت هذه الاعتقالات في محافظة الحسكة، كما قامت بعمليات اعتقال جماعي بحق المدنيين العرب في مناطق سيطرتها، شملت هذه الاعتقالات عوائل بكاملها، وتركّزت بشكل خاص في محافظة الرقة.

استهدفت قوات سوريا الديمقراطية بعمليات الاعتقال النّازحين المقيمين في مناطق سيطرتها وبشكل رئيس سكان المخيمات، وتدرّعت بتهم مختلفة كوجود صلات قرى بينهم وبين أفراد في تنظيم داعش أو فصائل في المعارضة المسلحة، وسجّلنا حوادث عدة اعتقلت فيها قوات سوريا الديمقراطية العديد من الأشخاص من العائلة ذاتها.

شهد آذار عمليات اعتقال قامت بها هيئة تحرير الشام شملت نشطاء في مؤسسات المجتمع المدني، واستمرّت الهيئة في ملاحقة واعتقال أفراد من فصائل المعارضة المسلحة، الذين ينتمون إلى غرفة عمليات درع الفرات وغصن الزيتون، وتركّزت هذه الاعتقالات في ريف محافظة إدلب الجنوبي وريف محافظة حماة الشمالي.



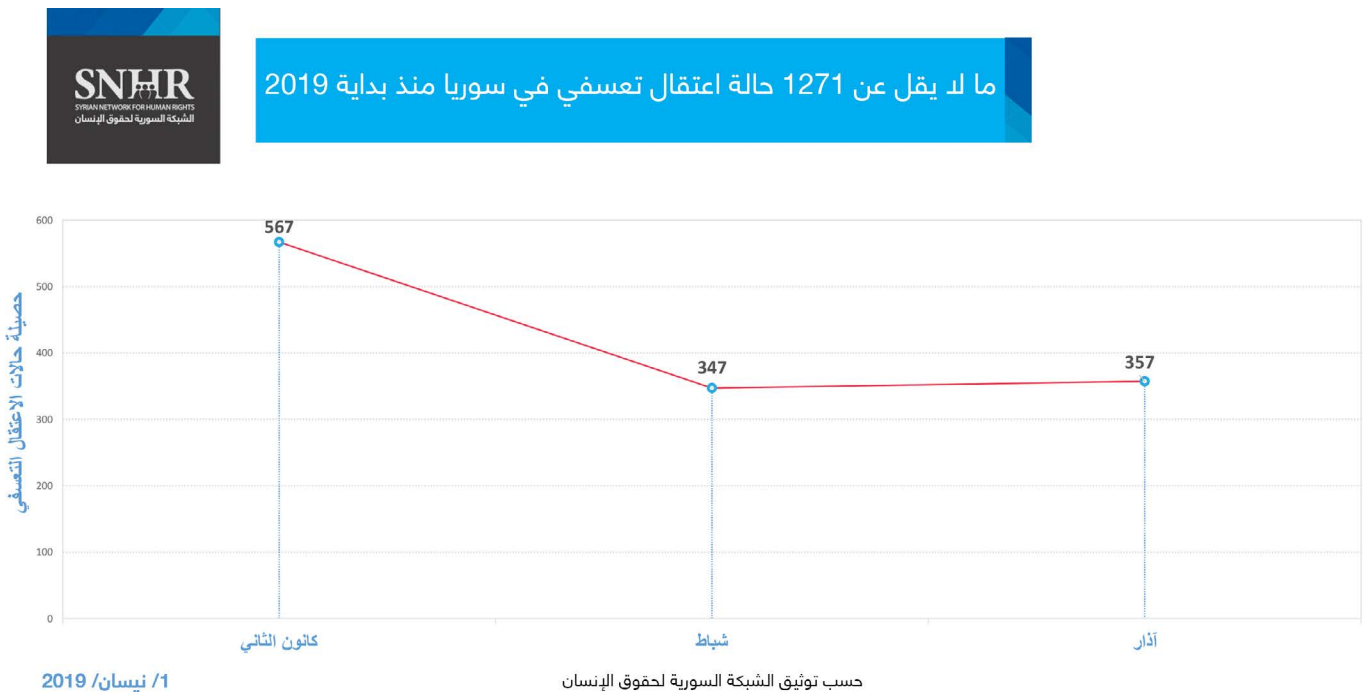
كما رصدنا في آذار ملاحقة هيئة تحرير الشام طلاب وكوادر من جامعة حلب الحرة واعتقالهم، بينهم نائب رئيس جامعة حلب الحرة للشؤون العلمية؛ ذلك إثر رفض جامعة حلب الحرة تسليم المباني والممتلكات التابعة لها لمجلس التعليم العالي التابع لحكومة الإنقاذ التابعة لهيئة تحرير الشام.

قامت فصائل في المعارضة المسلحة من جهتها في آذار بعمليات اعتقال تركزت في مناطق سيطرتها في محافظة حلب، وتركزت عمليات الاعتقال في منطقتي عفرين والباب وحدث معظمها دون وجود إذن قضائي ودون مشاركة جهاز الشرطة وهو الجهة الإدارية المخولة بعمليات الاعتقال والتوقيف عبر القضاء، وكان المسؤول عن هذه العمليات فصائل محددة وبدون توجيه تم واضح؛ بهدف إشاعة الخوف بين السكان في مناطق نفوذ الفصيل المسيطر على المنطقة، كما سجّلنا العديد من حوادث الاعتقال والاختطاف التي حدثت بدافع الحصول على مبالغ مالية مقابل إطلاق سراح المعتقل.

ثالثاً: حصيلة حالات الاعتقال التعسفي لدى أطراف النزاع:

ألف: حصيلة حالات الاعتقال التعسفي منذ بداية عام 2019:

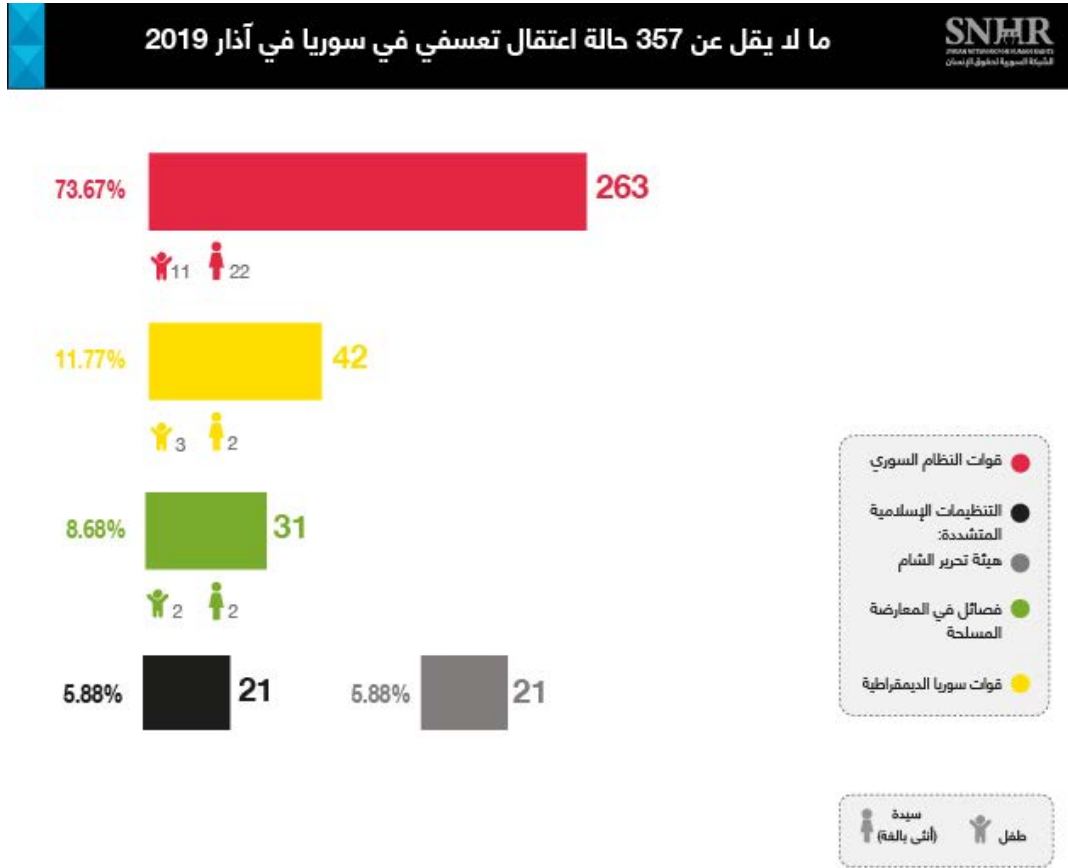
وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان 1271 حالة اعتقال تعسفي على يد الأطراف الرئيسية الفاعلة في سوريا منذ مطلع عام 2019 حتى نيسان من العام ذاته. توزعت على النحو التالي:



باء: حصيلة حالات الاعتقال التعسفي في آذار:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في آذار 2019 ما لا يقل عن 357 حالة اعتقال تعسفي بينها 16 طفلاً و26 سيدة (أثنى بالغة) على يد أطراف النزاع الرئيسة الفاعلة في سوريا، تحوّل 162 منها إلى حالة اختفاء قسري.

توزّعت حصيلة حالات الاعتقال التعسفي حسب الجهة الفاعلة على النحو التالي:



حسب توثيق الشبكة السورية لحقوق الإنسان

ألف: قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية): 263 بينهم 11 طفلاً و22 سيدة، وقد تحوّل 121 إلى محتفين قسرياً.

باء: التنظيمات الإسلامية المتشددة: 21 جميعهم من الرجال.

- هيئة تحرير الشام (تحالف بين تنظيم جبهة فتح الشام وعدد من فصائل في المعارضة المسلحة): 21 جميعهم من الرجال، أفرجت الهيئة عن 12 منهم وتحوّل 10 إلى محتفين قسرياً.

تاء: فصائل في المعارضة المسلحة: 31 بينهم 2 طفلاً و2 سيدة، وقد تحوّل 17 منهم إلى محتفين قسرياً.

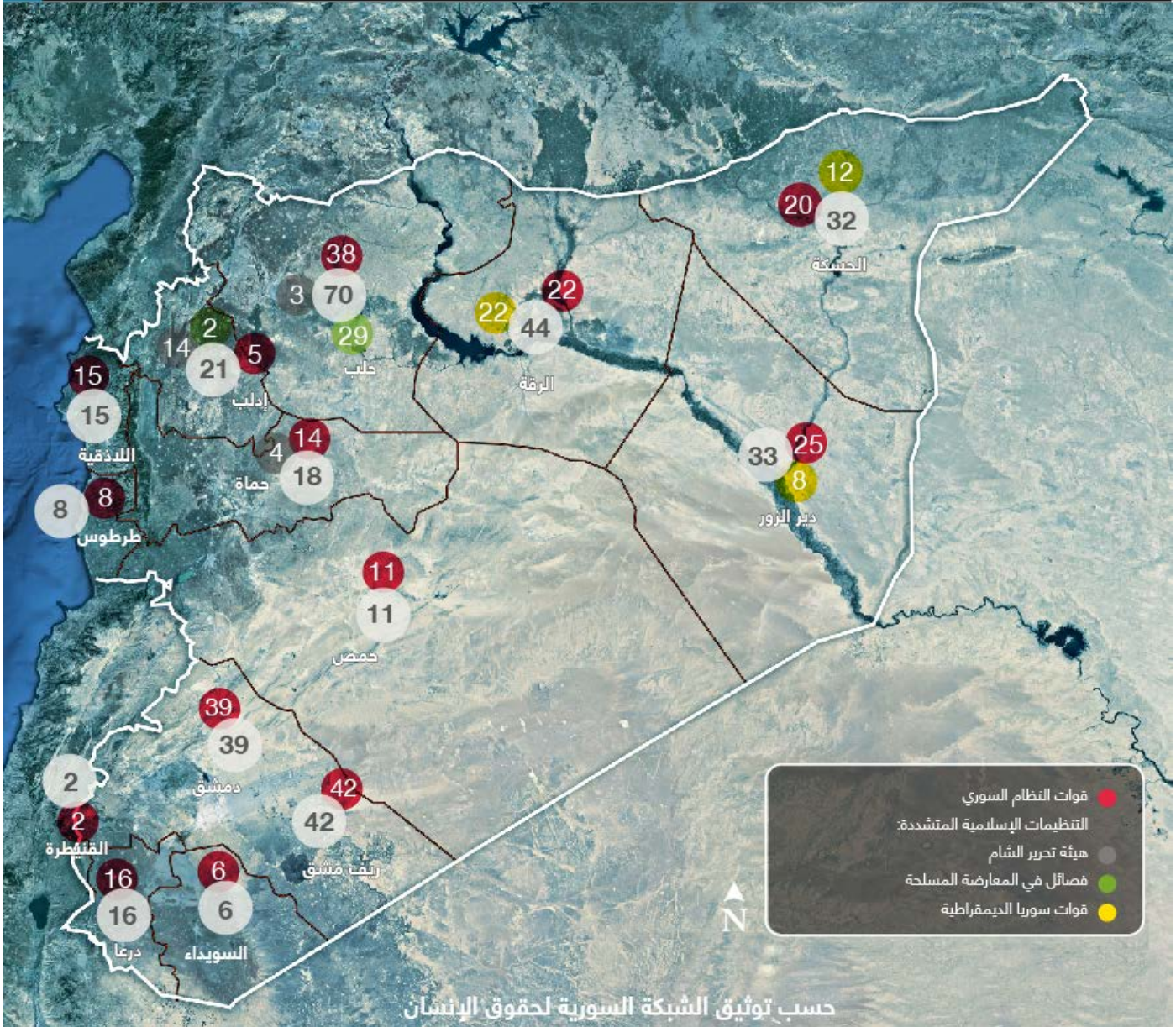
ثاء: قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية (حزب الاتحاد الديمقراطي): 42 بينهم 3 أطفال و2 سيدة، وقد تحوّل 14 منهم إلى محتفين قسرياً.



تُظهر الخريطة التالية توزُّع حالات الاعتقال التَّعسفي الموثَّقة في آذار على المحافظات السورية حسب الأطراف الرئيسة الفاعلة:

ما لا يقل عن 357 حالة اعتقال تعسفي في سوريا في آذار 2019

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان



snhr

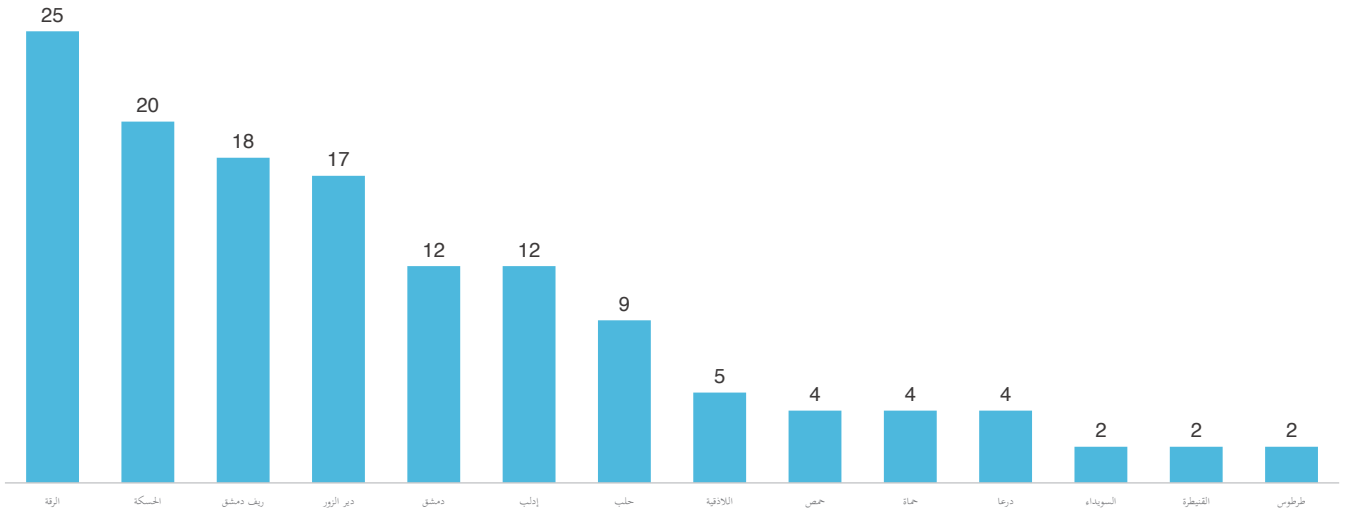


info@sn4hr.org

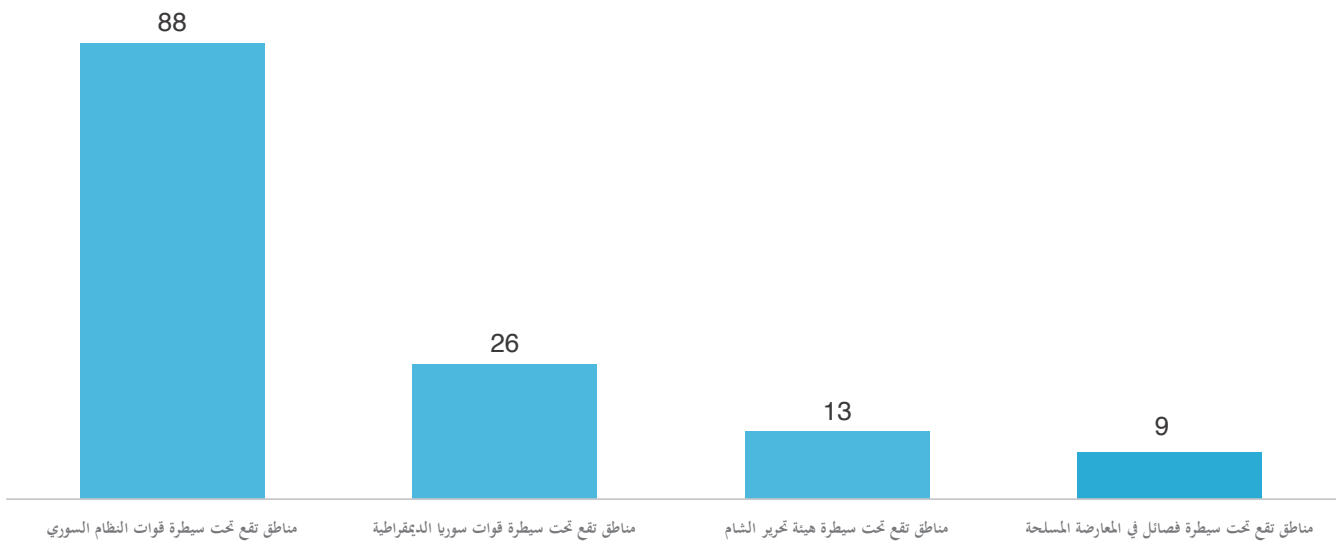
www.sn4hr.org

8

كما وثّقنا في آذار ما لا يقل عن 136 نقطة مدهامة وتفتيش، نتج عنها حجز للحرية، توزّعت على المحافظات على النحو التالي:



توزّعت حصيلة نقاط المدهامة والتفتيش حسب الجهات المسؤولة عنها على النحو التالي:



رابعاً: أبرز حالات وحوادث الاعتقال التّعسفي في آذار:

ألف: قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية):

أبرز الحوادث:

اعتقلت قوات النظام السوري يوم الخميس 7/ آذار/ 2019 مدينتين اثنتين (كهلين) من فرع الهجرة والجوازات في مدينة حماة، واقتادتهما إلى جهة مجهولة.

قامت قوات النظام السوري يوم الأربعاء 13/ آذار/ 2019 بحملة دهم واعتقالات في مدينتي عربين ودوما، وبلدة زملكا في الغوطة الشرقية شرق محافظة ريف دمشق، تم توثيق اعتقالها سبعة مدينيين، معظمهم ممن أجروا تسوية في وقتٍ سابق، واقتادتهم إلى جهة مجهولة.

السبت 2/ آذار/ 2019 اعتقلت قوات النظام السوري سيدة لدى مرورها من إحدى نقاط التفتيش التابعة لها جنوب مدينة دمشق، واقتادتها إلى جهة مجهولة.

أبرز الحالات:

زهير الشريف ومحمد حسين الجاموس (كهلين) من ذوي الاحتياجات الخاصة، اعتقلتهما قوات النظام السوري يوم الأربعاء 6/ آذار/ 2019 من مدينة داعل بريف محافظة درعا الشمالي، ولا يزال مصيرهما مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلها أيضاً.

أسامة سعد الدين جوخدار، رئيس المجلس المحلي الموحد سابقاً في مدينة تلدو بريف محافظة حمص الشمالي، من أبناء مدينة كفر لاهها بريف محافظة حمص الشمالي الغربي، اعتقلته قوات النظام السوري يوم السبت 23/ آذار/ 2019 من مدينة كفر لاهها، وكان ممن أجروا تسوية في وقتٍ سابق، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.



باء: التنظيمات الإسلامية المتشددة:

- هيئة تحرير الشام (تحالف بين تنظيم جبهة فتح الشام وعدد من فصائل في المعارضة المسلحة):
أبرز الحالات:



محمد القدور

محمد القدور، ناشط في الحراك الشعبي، من أبناء مدينة كفر نبل بريف محافظة إدلب الجنوبي، اعتقلته عناصر مسلحة تابعة لهيئة تحرير الشام يوم الثلاثاء 12/ آذار/ 2019 إثر مدهمة منزله في مدينة كفر نبل، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.



القاضي زياد الباشا

زياد الباشا، قاضٍ في محكمة عفرين في مدينة عفرين بريف محافظة حلب الشمالي، من أبناء مدينة بنش بريف محافظة إدلب الشمالي، اعتقلته عناصر تابعة لهيئة تحرير الشام يوم الجمعة 15/ آذار/ 2019 من معبر باب الهوى الحدودي مع تركيا شمال محافظة إدلب، وتم الإفراج عنه يوم الثلاثاء 19/ آذار/ 2019.



عماد خطاب

عماد خطاب، حاصل على درجة الدكتوراه في الهندسة الزراعية، نائب رئيس جامعة حلب "الحرّة" للشؤون العلمية، من أبناء مدينة طيبة الإمام بريف محافظة حماة الشمالي الغربي، اعتقلته عناصر مسلحة تابعة لهيئة تحرير الشام يوم الإثنين 25/ آذار/ 2019 إثر مدهمة مكان إقامته في قرية عنجارة بريف محافظة حلب الغربي، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.



أحمد الطويل، عميد كلية العلوم السياسية والإعلام في جامعة حلب "الحرّة"، من أبناء مدينة دارّة عزة بريف محافظة حلب الغربي، اعتقلته عناصر مسلحة تابعة لهيئة تحرير الشام يوم الإثنين 25/ آذار/ 2019 إثرّ مدهمة مكان إقامته في قرية عنجارة بريف محافظة حلب الغربي، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

أحمد ربيع بلو، مدير المكتب المالي في جامعة حلب "الحرّة"، من أبناء مدينة عندان بريف محافظة حلب الشمالي، اعتقلته عناصر مسلحة تابعة لهيئة تحرير الشام يوم الإثنين 25/ آذار/ 2019 إثرّ مدهمة مكان إقامته في قرية عنجارة بريف محافظة حلب الغربي، وتم الإفراج عنه بعد ساعات عدة.

تاء: فصائل في المعارضة المسلحة:

أبرز الحوادث:

السبت 16/ آذار/ 2019 قامت عناصر تابعة لفصائل في المعارضة المسلحة بحملة اعتقالات في ناحية شيخ الحديد التابعة لمدينة عفرين بريف محافظة حلب الشمالي، تم توثيق اعتقال تسعة مدنيين، واقتيادهم إلى جهة مجهولة.

تاء: قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية:

أبرز الحوادث:

الثلاثاء 5/ آذار/ 2019 قامت قوات سوريا الديمقراطية بحملة دهم واعتقالات في شارع المنصور وسط مدينة الرقة، تم توثيق اعتقال خمسة مدنيين، واقتيادهم إلى جهة مجهولة، بين المعتقلين رجل دين -إمام مسجد- تم الإفراج عنه بعد ساعتين من اعتقاله.

أبرز الحالات:



جنيد سيد المجيد

جنيد سيد المجيد، عضو في اللجنة المنطقية للحزب الديمقراطي الكردستاني، من أبناء بلدة معبدة بريف محافظة الحسكة الشمالي الشرقي، اعتقلته قوات سوريا الديمقراطية يوم الأربعاء 6/ آذار/ 2019 إثرّ مدهمة منزله في بلدة معبدة، واقتادته إلى مكان مجهول وقامت بإهانته والاعتداء عليه بالضرب، ثم ألقت به بعد ساعات عدة في منطقة خالية من السكان -على أطراف بلدة معبدة- تخضع لسيطرتها.





مجد خالد البطحاوي

مجد خالد البطحاوي، طالب في كلية الحقوق - جامعة حلب، من أبناء مدينة تل أبيض بريف محافظة الرقة الشمالي، من مواليد عام 1994، اعتقلته قوات سوريا الديمقراطية يوم الأحد 10/ آذار/ 2019 لدى مروره من إحدى نقاط التفتيش التابعة لها -حاجز عين العروس الجنوبي- على أطراف مدينة تل أبيض، تم الإفراج عنه يوم السبت 16/ آذار/ 2019.



خالد الحليسي

خالد الحليسي، مدير مدرسة الزينب للتعليم الابتدائي، من أبناء قرية سعيدة التابعة لمنطقة تل أبيض بريف محافظة الرقة الشمالي، اعتقلته قوات سوريا الديمقراطية يوم السبت 16/ آذار/ 2019 من قرية سعيدة، ولا يزال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهله أيضاً.

إسماعيل أحمد وجمال محمد الخلف، من عائلة واحدة، من أبناء قرية كيبية التابعة لناحية تل حميس بريف محافظة الحسكة الشمالي، اعتقلتهما قوات سوريا الديمقراطية يوم الجمعة 15/ آذار/ 2019 إثرّ مدهامة منزلهما في قرية كيبية، ولا يزال مصيرهما مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان ولأهلها أيضاً.

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات:

• تعتقد الشبكة السورية لحقوق الإنسان أنّ النظام السوري لم يفي بأيّ من التزاماته في أيّ من المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها، ونُشير على وجه التّحديد إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، كما أنّه أخلّ بعدة مواد في الدستور السوري نفسه، فقد استمرّ توقيف مئات آلاف المعتقلين دونّ مذكرة اعتقال لسنوات طويلة، ودون توجيه تهم، وحظر عليهم توكيل محامٍ والزيارات العائلية، وتحوّل 85% من إجمالي المعتقلين إلى محتفين قسرياً ولم يتمّ إبلاغ عائلاتهم بأماكن وجودهم، وفي حال سؤال العائلة تُنكر الأفرع الأمنية والسلطات وجود أبنائها، وربما يتعرّض من يقوم بالسؤال لخطر الاعتقال.



- مارس تنظيم داعش انتهاكات التعذيب والإخفاء القسري على نحو واسع وممنهج في المناطق التي كانت تخضع لسيطرته؛ ما يُشكل خرقاً للمادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف، ويُعتبر جرائم حرب.
- تُسيطر هيئة تحرير الشام على مساحات واسعة، وتفرض سلطتها عليها، وعلى السكان المقيمين فيها، كما أنّ لها كياناً سياسياً، وهيكلية هرمية إلى حدٍ بعيد؛ فهي ملزمة بتطبيق أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، وقد قامت هيئة تحرير الشام بارتكاب انتهاكات واسعة عبر عمليات الاعتقال والإخفاء القسري.
- نُفذت فصائل في المعارضة المسلحة عمليات اعتقال وتعذيب بحق بعض السكان في المناطق الخاضعة لسيطرتها.
- انتهكت قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية العديد من الحقوق الأساسية ومارست العديد من الانتهاكات كالتعذيب، والإخفاء القسري، كما أنّ لها كياناً سياسياً، وهيكلية هرمية إلى حدٍ بعيد؛ فهي ملزمة بتطبيق أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان.

التوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي:

- لا بدّ من متابعة تنفيذ القرارات 2042 الصادر بتاريخ 14/ نيسان/ 2012، و2043 الصادر بتاريخ 21/ نيسان/ 2012، و2139 الصادر بتاريخ 22/ شباط/ 2014، والقاضي بوضع حدٍ للاختفاء القسري.

إلى مجلس حقوق الإنسان:

- متابعة قضية المعتقلين والمختفين قسرياً في سوريا وتسليط الضوء عليها في الاجتماعات السنوية الدورية كافة.
- التعاون والتنسيق مع منظمات حقوق الإنسان المحلية الفاعلة في سوريا.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

فتح تحقيقات في الحالات الواردة في هذا التقرير والتّقرير السّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتّفاصيل.

إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIM:

النّظر في الحوادث الواردة في هذا التقرير والتّقرير السّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتّفاصيل.



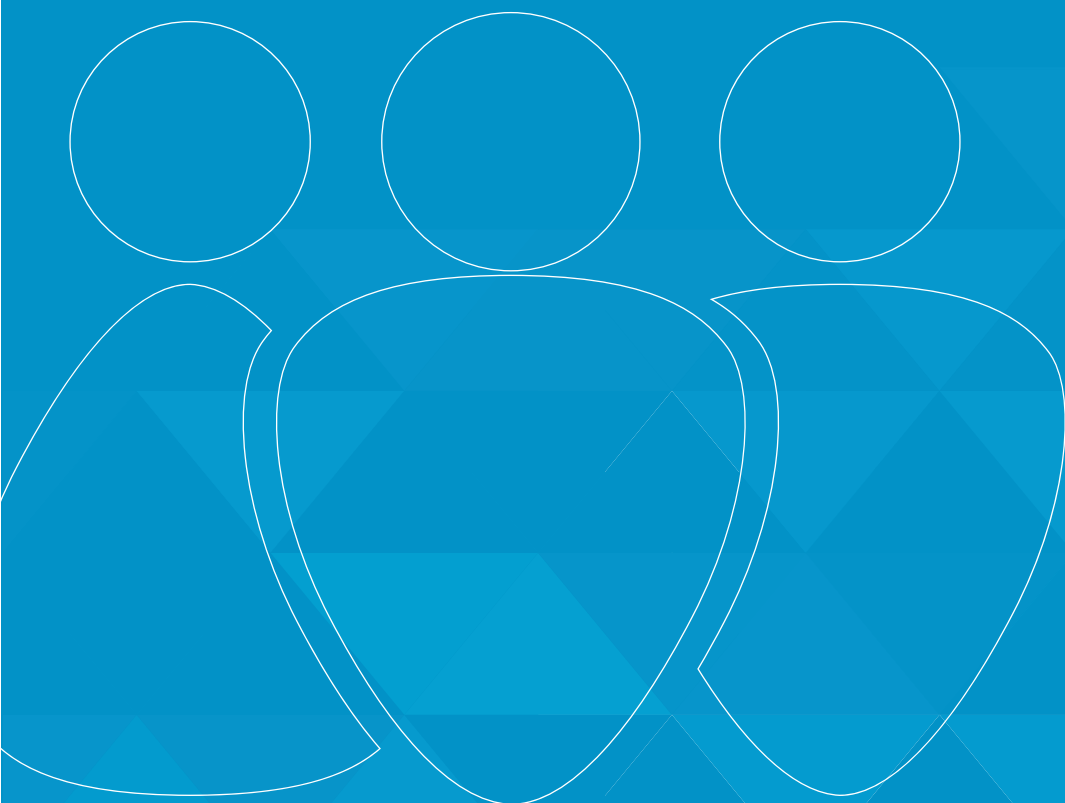
إلى الأمم المتحدة والأطراف الضامنة لمخادثات أستانا:

- يجب تشكيل لجنة خاصة حيادية لمراقبة حالات الإخفاء القسري، والتّقدم في عملية الكشف عن مصير 95 ألف محتفٍ في سوريا، 87% منهم لدى النظام السوري.
- البدء الفوري بالضغط على الأطراف جميعاً من أجل الكشف الفوري عن سجلات المعتقلين لديها، وفق جدول زمني وفي تلك الأثناء لا بُدَّ من التّصريح الفوري عن أماكن احتجازهم والسّماح للمنظمات الإنسانية واللجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارتهم مباشرة.
- إطلاق سراح الأطفال والنساء والتّوقف عن اتخاذ الأسر والأصدقاء رهائن حرب.
- نطلب من مسؤول ملف المعتقلين في مكتب المبعوث الأممي أن يُدرج قضية المعتقلين في اجتماعات جنيف المقبلة، فهي همّ السوريين أكثر من قضايا بعيدة يمكن التّباحث فيها لاحقاً بشكل تشاركي بين الأطراف بعد التوافق السياسي، كالدستور.

شكر وتقدير

كل الشكر لأقرباء وأهالي الضحايا وأصدقائهم وشهود العيان والنشطاء المحليين الذين ساهموا بشكل فعال في جمع والتحقق من البيانات.





@snhr



Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

